ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

القضاء الكوني والقضاء الديني وتأثيرهما على القول بالجبر أو الاختيار

م.د. منيب محمد أحمد الإمام المدرس بكلية التربية/ جامعة عقرة للعلوم التطبيقية.
م.د. دلشاد سيدا إبراهيم المدرس بثانوية ابن آدم الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بحكومة إقليم كردستان العراق، والمدرس المحاضر بقسم التربية الدينية/ كلية التربية/ جامعة عقرة للعلوم التطبيقية.

Reparation and choice between universal justice and religious justice Cosmic and religious judgment and their impact on the doctrine of predestination or free will

The two researchers
DR. Moneeb mohamme;d ahmad alimam
Lecturer at the College of Education/Aqra University of Applied Sciences.
Gmail: moneeb.mohammed@auas.krd
DR. Dilshad Saida Ibrahim
The teacher at Ibn Adam Islamic Secondary School, affiliated with the Ministry of Endowments and Religious Affairs of the Kurdistan Regional Government of Iraq, and the lecturer in the Department of Religious Education/College of Education/Aqra University of Applied Sciences.
Gmail: dilshad.saida@gmail.com
Dilshad.s.visitors@auas.edu.krd

ملخص البحث

تعددت الفرق والمذاهب الكلامية الإسلامية، لم يتفق تلك الفرق والمذاهب على جميع العقائد الإسلامية؛ بل كان لبعضها آراء تختلف عن آراء الفرق الأخرى، لكن هذه الاختلافات لا تمس العقيدة كلها؛ بل هي اختلافات في وجهات نظر حول جزئية منها.المذاهب ومدارس الكلام كلهم يرومون إلى قضية واحدة، وهدف واحد؛ وهو رضاء الله تعالى، وإثبات الكمال له تعالى، وتنزيهه عما لا يليق به، ومعرفته على أحسن الوجوه.مسألة أفعال العباد، أو القضاء والقدر، تعتبر من المسائل التي اختلف فيها المذاهب الكلامية، بل تشعبت الآراء حولها، وحاولت كل فرقة الوصول إلى القول الحق فيها؛ وذلك حسب القواعد والمنطلقات التي أرسوها لمذهبهم وانطلقوا منها.الهدف من البحث هو بيان النقطة الرئيسة التي انطلق منها اختلاف الفرق حول مسألة أفعال العباد، وإيجاد حلول لهذا الاختلاف، وبيان أن المذاهب كلها قصدها واحد، ونواياها واحدة، لكنها لم تتفق في التعبير عن أصل المسألة، وكيفية الوصول إليها، وبيان حقيقتها، ولم تف عبارات البعض منها، وربما لم يقرأ البعض المسألة من كل جوانبها، أو لم ينو بها ما حملناه إياها.**كلمات افتتاحية: القضاء ـ الكون ـ الدين ـ الجبر ـ الاختيار.**

Abstract

There are many sects and schools of Islamic theology. These sects and schools of thought do not agree on all Islamic beliefs. Some of them even had opinions that differed from the opinions of other; sects, but these differences do not affect the entire doctrine. Rather, it is a difference in viewpoints about some of them.The sects and schools of theology all aim for one issue and one goal. It is the satisfaction of God Almighty, proof of His perfection, His clarification to the people, and His purification from what does not befit Him.The issue

of predestination, or the actions of people, is one of the issues on which theological schools of thought did not agree. Rather, opinions diverged around it, and each group tried to reach the truth about it. This is according to the rules and starting points that they established for their doctrine and proceeded from them.The aim of this research is to clarify the main point from which the differences of the sects regarding the issue of the actions of the servants began, and to find solutions for this difference, and to clarify that all the schools of thought have one purpose and one intention, but they did not agree in expressing the origin of the issue, how to reach it, and clarify its reality, and the expressions of some of them did not suffice, and perhaps some did not read the issue from all its aspects, or did not intend by it what we have given it.Keywords: Fate - Universe - Religion - Predestination - Choice.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يليق بجلاله وعظمته، الصلاة والسلام على الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم)، وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد:فيعد علم العقائد من أهم فروع الفلسفة الإسلامية وأكثرها أصالة، ابتكر فيه المسلمون، ويتضح فيه العنصر الإسلامي أكثر من غيره، وهو خير ممثل لتراثنا الفكري، وقد شغل به المسلمون القدامى من أجل البيان والوصول للعقيدة الصحيحة، وحاول العلماء الدفاع عن عقيدة الإسلام، كل منهم حسب فهمه لها وبطرق ومناهج مختلفة؛ لذا نرى مذاهب وفرق مختلفة في علم الكلام، وربما كان الاختلاف لفظيًا أحيانًا، لكن بما أن قصد الجميع واحد؛ وهو محاولة بيان العقيدة الصحيحة وإظهارها للمسلمين، والدفاع عن عقيدة الإسلام الصحيحة، وكل ذلك من أجل إرضاء الله تعالى والفوز بجنانه؛ لذا علينا أن لا نتناطح ولا نتعارك على ما ذهب إليه الأئمة القدامى، بل علينا السعي والعمل من أجل اقتراب المذاهب الكلامية، وإيجاد الحلول لإزالة الاختلاف، وبيان أن قصد الجميع واحد، لكن من منطلقات متعددة متفرقة، كما علينا العمل من أجل إبراز العقيدة الإسلامية الصحيحة، والابتعاد عن كل ما لا يليق بالله تعالى.نستطيع أن نقول: إن علم الكلام يُعد من أشرف العلوم التي ظهرت في تاريخ الإسلام، وكيف لا؟ وهو العلم الذي يدافع عن الإسلام وعقيدته، ويرد على المبتدعة المنحرفين.هذا بحث عنوانه **القضاء الكوني والقضاء الديني وتأثيرهما على القول بالجبر أو الاختيار**؛ حيث للفرق آراء مختلفة حول أفعال العباد، والكل منها نظرت إلى القضية من زاوية مخالفة عن زاوية الجانب الآخر، والهدف واحد لدى الجميع.وقد قسمنا البحث على أربعة مطالب بعد المقدمة والتمهيد، وخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث.المطلب الأول يتضمن ذلك الاتجاه الذي يقول بحرية الإنسان، والمطلب الثاني يتناول المذهب الجبري، وتطرقنا في المطلب الثالث إلى المذهب الذي قال بالكسب، وأما المطلب الرابع فيتناول منطلق الاختلاف بين المذاهب في مسألة أفعال العباد.حاولنا أن نذكر آراء الفرق البارزة في هذه المسألة، والتي اشتهرت آرائها حولها، مع الإتيان بأدلتهم على ما ذهبوا إليه قدر المستطاع.نرجو الله تعالى أن يوفقنا لما يرضاه، وأن يسدد خطانا، ويلهمنا الرشد والحكمة، كما نرجوه أن يبصرنا العقيدة الصحيحة، ونتضرع إليه أن يجعل جهدنا هذا في كفة الحسنات من الميزان يوم الحساب، وأن يدخلنا الفراديس العلى من جنان الخلد.

تمهيد

مسألة خلق أفعال العباد، أو الجبر والاختيار، أو القضاء والقدر، أو الإرادة الإنسانية مسألة مهمة في علم العقائد،لم تتفق فيها آراء المتكلمين والفلاسفة، وهي مسألة اهتم بها المتكلمون، وتعد من المسائل الأكثر أهمية بعد مسألة وجود الله تعالى وتوحيده؛ لأنها تتصدى لبحث السؤال الذي يخالج نفوس الناس ـ مع اختلاف مستواهم الفكري ـ ويدندن فيها الباحثون، والذي يمس كنه الإنسان ذاته وحقيقته، ذلك السؤال هو: هل الإنسان يعتبر مجرد آلة من نوع خاص، تنفذ حقيقة رسمت له، وليس لها العدول عنها، أو تخرج عليها؟ أم أنه كائن حر؛ وله حريته الكاملة التي يمارس أفعاله ابتداءً منها وبناءً على تلك الحرية[1].هذه من المشاكل التي أثيرت منذ صدر الإسلام، وانقسمت آراء أصحاب الفرق حولها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة: إتجاه يقول بالجبر، واتجاه يقول بحرية الإنسان، وآخر يقول بالكسب.واختلاف الفرق وتعدد الآراء في هذه المسألة يرجع إلى الزاوية التي نظر من خلالها الفرق وأصحابها إليها؛ فمن الفرق من نظر إليها من زاوية القضاء الكوني والإرادة الكونية، ومن الفرق من نظر إليها من زاوية القضاء الشرعي والإرادة الشرعية.سنحاول أن نذكر كل هذه الآراء المتشعبة، والفرقة التي قالت بها، ثم نحاول أن نذكر ونحدد المنطلق الذي انطلق منها كل فرقة إلى رأيهم، وجعلوها عقيدة لهم.

المطلب الأول إتجاه القول بحرية الإرادة

يرى بعض الفرق بأن الإنسان له إرادة حرة يقدر بها فعل ما شاء من أفعاله، لكن بقدرة يجعله الله تعالى له سابقة على الفعل، وهذه القدرة صالحة لفعل الشيء أو الامتناع عن فعله؛ فالإنسان يمكنه أن يفعل شيئًا أو يفعل ضده، وهو الذي يخلق أفعاله عندهم.الذين لهم هذا الرأي واتجهوا بهذا

الاتجاه هم المعتزلة، وبعض الزيدية، كما قال بها الرأي قبلهم كل من معبد الجهني بالبصرة (ت٨٠ هـ)، وغيلان الدمشقي بدمشق (ت ١٠٦هـ)، فقد ذهب كل منهما إلى حرية الإنسان وقدرته على اختيار أفعاله[٢].**أدلة المعتزلة على صحة مذهبهم:**للمعتزلة نوعان من الأدلة يستدلون بهما على مذهبهم بأن الإنسان قادر على أفعاله، وأن هذه القدرة يجعلها الله تعالى للإنسان؛ إن شاء الإنسان عمل بها، وإن شاء لم يعمل بها؛ أي الإنسان مخير في أفعاله، ونوعا الأدلة التي استدل بها المعتزلة على مذهبهم هي الأدلة العقلية والأدلة النقلية:أما الأدلة العقلية فمنها:

١. الدليل الأخلاقي (استحقاق المدح والذم): استدل به المعتزلة على صحة مذهبهم في هذه المسألة؛ فقالوا الإنسان يمدح على محاسنه التي يفعلها، ويذم إذا ما ارتكب القبائح والظلم باختياره، ولا يذم الإنسان إذا أكره على القبائح، وكذلك الشخص الصحيح يذم إذا لم يرفع السلاح تجاه العدو، كما يمدح على حمله السلاح ضده، والأعمى لا يذم على عدم حمله السلاح ضد العدو؛ لأنه لا يتمكن من ذلك؛ فكذلك الإنسان يكون مثابًا على الأفعال الاختيارية التي له الإرادة والحرية في فعلها إن كانت حسنة، ويذم على الأفعال الاختيارية السيئة إذا قام بفعلها وارتكبها، أما المكره على القبائح فلا يذم عليها.

٢.وكذلك الأفعال التي هي خارجة عن قدرة الإنسان وطاقته فلا يمدح الإنسان ولا يذم عليها، كمن حسن خَلقته، أو من كان دميمًا في وجهه؛ هذه التفرقة تبين لنا أن الإنسان حر في فعله قادر عليه؛ فلو لم يكن ـ أي فلو لم يكن الإنسان حرًّا في أفعاله ـ كذلك لما جاز لنا أن نمدح المحسن على إحسانه، ونذم المسيء على إساءته[٣].

٣.الدليل الوجداني والشعوري: وهو أن الإنسان له الوجدان الداخلي؛ فعندما يشعر بشيء أو فعل ويريد القيام به، فهو بقصده وإرادته له يقوم بذلك الفعل، وكذلك عندما يكره أن لا يقوم بشيء ولا يفعلها فهو بشعوره الداخلي ووجدانه يصرف عنه ولا يفعله قصدًا منه؛ فالإنسان عندما يعطش يشرب الماء، وعندما يجوع يأكل الطعام، إن أراد ذهب إلى العمل، وإن لم يرد لم يذهب إليه، وكذلك كل أفعاله الاختيارية، فهذا دليل على أن الإنسان له حريته، وهو خالق لأفعاله[٤].

٤. الدليل الواقعي: وهو أن الواقع الخارجي من صنع الإنسان؛ فالإنسان لا يستطيع أن يأتي بواقع إن لم يكن قادرًا على ذلك؛ فالذي لا يعلم الكتابة لا يأتي بها ولا يستطيع أن يكتب، والبنَّاء هو الذي يستطيع أن يبني البِناء لا غيره، وكذلك في الواقع إذا رآى أحد بأن الشخص الفلاني بإمكانه أن يقوم بعمل ما، يطلب منه القيام به، والذي لا يستطيع القيام به لا يطلب منه أبدًا؛ فلو كان الله خالقًا لأفعال العباد لم تكن هناك حاجة إلى هذه الشروط لكي يستطيع الإنسان بقيام عمل ما[٥].

٥. الدليل الاجتماعي (مشروعية التكليف والوعد والوعيد والثواب والعقاب): استدل المعتزلة بهذا الدليل؛ فقالوا: لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، ولم يكن للعباد إرادة فيها، لما جاز أن يعاقب المذنب والقاتل والسارق، ولما جاز لنا معاقبة المجرم الذي يرتكب جريمة في المجتمع؛ لأنه يقول: لماذا تعاقبونني والله تعالى هكذا كتب علي؛ وبهذا يبطل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ولا قدرة لهم فيها لكان من حق الكفار أن يقولوا لماذا تجاهدوننا وقد خلقنا الله تعالى وشاء أن نكون كافرين، فما ذنبنا ولماذا تقاتلوننا؟

هكذا يستدل المعتزلة بأن العباد خالقون لأفعالهم؛ فلو لم يكن العبد خالقًا لأفعاله لما صح التكليف، والوعد والوعيد المقرونان بالتكليف، وكذلك لو لم يكن للعبد قدرة على أفعاله لبطل الثواب والعقاب[٦].

٦.تبرير إرسال الرسل: دليل من الأدلة التي استدل بها المعتزلة على صحة مذهبهم؛ وهو أن الله تعالى أرسل الرسل والأنبياء (عليهم الصلاة والسلام)، ومهمتهم هي دعوة الناس إلى الإيمان والإسلام؛ فلو كان الله تعالى خالقًا لأفعال العباد، وخالقًا فيهم الكفر؛ فما مهمة إرسال الرسل إليهم؟ ولماذا يرسلون إلى الناس ويدعونهم إلى الإيمان؟ ولكان من حق الكفار أن يقولوا للأنبياء لماذا تدعوننا إلى الإيمان والإسلام والله تعالى خلقنا كافرين[٧].

٧. ومن الأدلة التي استدل بها المعتزلة على صحة مذهبهم هو نفي الظلم والقبائح عن الله تعالى: فإن أفعال العباد فيها ظلم وشرور، فلو كان الله تعالى خالقًا لها لكان الله تعالى موصفًا بالظلم؛ وهذا غير لائق بالله تعالى؛ فهو المنزه عن الظلم والنواقص والشرور؛ لذا نعتقد أن الإنسان خالق لأفعاله[٨].

هذه هي الأدلة العقلية التي استدل بها المعتزلة على صحة ما ذهبوا إليه.**أما الأدلة النقلية واستدلال المعتزلة بها؛** فالمعتزلة كمبدأهم يستدلون على ما ذهبوا إليه في العدل والتوحيد على أسس عقلية؛ فقد استدلوا على إثبات الله تعالى وجوده بناءً على إثباتهم الفاعل المختار في الشاهد، كما أنهم استخدموا الأدلة العقلية على إثبات عدل الله وحكمته ، فليس المقصود هنا بالأدلة النقلية التي تعتمد على مجرد النص على حرية الإنسان في أفعاله وخالقيته لها؛ لأن الاستدلال بالسمع على مثل هذه القضايا غير جائز عند المعتزلة؛ لأنه لابد أن يثبت أولًا عدل الله وحكمته؛ وهذا الأمر

متوقف على إثبات أن لكل حادث محدث في عالم الشهادة؛ لكي يقاسوا الغائب على الشاهد، وهذا يتوقف على إثبات أن الإنسان فاعل لفعله؛ فيكون إثبات عدل الله وحكمته متوقفًا على إثبات أن الإنسان فاعل لفعله، ويكون الاستدلال بالسمع متوقفًا على إثبات العدل والحكمة؛ وهذا بطبيعته يؤدي إلى الدور الباطل[٩].**والأدلة النقلية** التي استدل بها المعتزلة على أن العبد خالق لأفعاله نوعان؛ نوع منها يثبت أن هذه الأفعال صادرة منه، ونوع منها يثبت العدل الإلهي وحكمته؛ فمن النوع الأول قول الله تعالى:

١. (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم)[١٠].
٢. (بما كانوا يعملون)[١١].
٣. (وما لكم لا تؤمنون بالله)[١٢].
٤. (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى)[١٣].

ومن الآيات التي استدلوا بها على عدل الله وحكمته قول الله تعالى:

١. (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت)[١٤].
٢. (الذي احسن كل شيء خلقه)[١٥].
٣. (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلًا)[١٦].

هذه هي الأدلة التي استدل بها المعتزلة على صحة مذهبهم بأن الإنسان خالق لأفعاله؛ لكن علينا أن نشير إلى أن المعتزلة لا يستعملون كلمة الخلق بمعنى الإيجاد من العدم كما يستخدمها الأشاعرة؛ بل إنهم يستعملونها بمعنى حسن التقدير للأمور وترتيبها، وعملية التقدير هذه عملية عقلية سابقة على وجود الفعل في الخارج؛ لأن وجود الفعل خارجًا يكون نتيجة لهذه العملية العقلية السابقة، كما جاء هذا في شرح الأصول الخمسة[١٧]؛ ولذلك لم ير المعتزلة بأسًا في استعمال كلمة الخلق أو الاختراع للإنسان[١٨].

المطلب الثاني الاتجاه الجبري

قال أصحاب هذا الاتجاه بأن الله تعالى خالق لكل شيء، ومنها أفعال العباد، ورأوا أن الإنسان كالريشة في الهواء، كما أن الهواء تحرك الريشة كيفما شاءت، كلك الله تعالى يخلق أفعال العباد بإرادته سواء رضي بها الإنسان أم لم يرض به، فهم بهذه العقيدة ألغوا الحرية الإنسانية وسلبوها عنه؛ حي رأوا أن لا اختيار للعبد في أفعاله، ولا قدرة له في ذلك، بل الله تعالى خالق أفعالهم، والإنسان ـ، والإنسانُ يُنسب إليه الأفعال مجازًا، كما ينسب إلى الجمادات؛ يقال: أثمرت شجرة.وقالوا أيضًا: بأن الثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال جبر، وإذا ثبت الجبر فالتكليف جبر. ورأس هذا الاتجاه هو الجهم بن صفوان (ت ١٢٨هـ) [١٩].والذي دفع الجبرية إلى هذا الرأي هو أنهم يعتبرون القول بالجبر لازمًا لصحة التوحيد، فلا يستقيم التوحيد ما لم يكن هناك قول بالجبر؛ لأنه إن لم يقولوا بالجبر أثبتوا فاعلًا للحوادث مع الله تعالى، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل؛ وهذا شرك ظاهر عندهم لا يخلص منه إلا بالقول بالجبر[٢٠].**الآراء في بدايات القول بالجبر:**نرى أنه من المستحسن أن نذكر شيئا عن بدايات فكرة الجبر؛ حيث الآراء مختلفة فيها؛ فقد ذهب بعض المعتزلة بأن معاوية بن سفيان هو أول من قال بفكرة الجبر؛ وذلك تقوية لسلطانه وسياساته، كما أراد بذلك جذب ميل الشعب إليه، وكذلك كان قصده قمع معارضيه[٢١].كما أن هناك رأي آخر يرجع فكرة الجبر إلى التأثيرات اليهودية والمسيحية على الإسلام؛ منهم المستشرق نلينو ت ١٩٣٨ م الإيطالي كما نقله هذا الدكتور السيد محمد الجليند عن كتاب صاحب القول[٢٢].لكن الأستاذ السيد محمد الجليند بعد مناقشة طويلة ينكر هذا ، كما يذكر أن المعتزلة كانوا يميلون إلى أهل البيت العلوي، ويذكر رأي القاضي عبدالجبار المعتزلي الذي أرجع بدايات الجبر إلى ما قبل الإسلام؛إستنادًا إلى قول الله تعالى:(وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء)[٢٣].وكما كانت هذه الفكرة موجودة في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ وذلك حينما اجتمع بعض الصحابة وتكلموا في القدر فرآهم الرسول (صلى الله عليه وسلم) فغضب منهم.وكذلك في خلافة عمر بن الخطاب تكلم الناس في قضية الجبر؛ حينما أراد عمر قطع يد سارق فسأله لماذا سرقت؟ فأجاب اللص بأنها كانت بقضاء الله وقدره؛ فقطع يده وضربه على كذبه على الله تعالى، وكما حدث مثل هذه في زمن علي بن أبي طالب[٢٤]هكذا يثبت الدكتور السيد محمد الجليند أن بدايات الجبر لم تكن في عهد معاوية بن أبي سفيان، بل جذورها أعمق من ذلك بكثير.والذي نراه هنا هو أن هذه الجذور التي يذكرها السيد محمد الجليند لفكرة الجبر صحيحة، لكن علينا أن لا ننسى البعد السياسي لآراء الفرق حول المسائل العقدية؛ فربما معاوية بن سفيان أول من قال بها، وأراد تطبيقها على أرض الواقع سياسة لإبقاء ملكه وسلطانه، ولكي لا يعارضه أحد على ما يفعله أيًا كان بحجة أن هذا مقدور من الله تعالى، فلا فرار منه، ونرى أن معاوية لم يقل بها كعقيدة دينية.

المطلب الثالث الاتجاه الذي بين الحرية المطلقة والجبر (الكسب)

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإنسان لا قدرة له على خلق أفعاله، ولا حرية له فيها، بل الله تعالى هو الذي يخلق جميع أفعال العباد، فلا خالق سواه، ولا مبدع غيره، والحوادث كلها الله تعالى مُحْدِثُها، ولا أثر لقدرة الإنسان في خلق الفعل أو إحداثه، ولا في صفة من صفاته، ولكن قدرته تتعلق به على وجه آخر يسمى كسبًا؛ فالفعل مخلوق لله تعالى مكسوب للعبد في وقت واحد، وأن الله تعالى يحاسب العبد في الآخرة؛ لكونه محَلًا للفعل وكاسبًا له، لا لكونه خالقًا أو فاعلًا له.وهذا الاتجاه قد مال إليه السلف[٢٥]، والأشاعرة، ـ أبو الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) وأصحابه[٢٦]ـ، والماتريدية[٢٧]، لكن كل منهم بدرجاتٍ متفاوتة.يرى الأشاعرة أن الاستطاعة غير الإنسان، وأنها مع الفعل ولازمة له، لا تتقدمه، وهي لا تصلح للضدين[٢٨].

وقد استدل الأشاعرة على ما هبوا إليه بأدلة كثيرة، منها ما هي عقلية، ومنها ما هي نقلية، فمن الأدلة العقلية:

١. لا يجوز أن يكون العبد خالقًا لأفعاله؛ لأن ذلك يستدعي أن يكون الخالق عالمًا بجميع تفاصيل الأفعال، والإنسان ليس عالمًا بجميع التفاصيل؛ فهو ليس بخالق لأفعاله، بل الله العالم بجميع التفاصيل هو خالق لأفعال العبد[٢٩].

٢. لو كان قدرة العبد صالحة لخلق أفعاله لكانت قادرة أيضًا على خلق ما سواها، لأن الوجود أمر مشترك بين كل ما يمكن وجوده، والإمكان قضية مشتركة بين جميع الممكنات، والمؤثر في الممكنات لابد أن يكون واجبًا، وقدرة الإنسان من الممكنات، إذن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى[٣٠].

٣.لو كان العبد خالقًا لأفعال نفسه للزم وجود خالق غير الله تعالى يشاركه في الخلق؛ وهذا محال[٣١].

٤. لو كان الإنسان خالقًا لأفعاله لكان صالحًا لإعادة الخلق؛ لأن الإعادة أدخل من الابداع والاختراع؛ والإنسان لا يقدر على ذلك؛ فهو غير خالق لأفعاله[٣٢].

٥.لو كان العبد خالقًا للطاعات والقربات، هذا يعني أنه أفضل في الخلق من الله تعالى؛ لأن خلق الطاعات والقربات أحسن من خلق الأجسام التي ليست من قبيل الطاعات، والله تعالى قد خلقها[٣٣].

فضلا عن هذه الأدلة العقلية المذكورة فقد استدل الأشاعرة بالأدلة النقلية أيضًا؛ حيث إنهم يعتمدون على النقل كأساس لمذهبهم ثم النقل.

وأما الأدلة النقلية التي استدل بها الأشاعرة على مذهبهم في خلق أفعال العباد فكثيرة[٣٤]، لكن نذكر بعضا منها مثل قول الله تعالى:

١.(والله خلقكم وما تعملون)[٣٥].

٢. (ذلكم الله ربكم خالق كل شيء)[٣٦].

المطلب الرابع منطلق الاختلاف بين المذاهب في أفعال العباد

الذي ذكرناه هو موقف الفرق الكلامية من قضية الجبر والاختيار، أو لنقول أفعال العباد؛ فمنهم من جعل للإنسان الحرية المطلقة في أفعاله؛ فهو خالقها بقدرته، دون أن يبالي بالقدرة الإلهية التي هي مصدر القدرة المحدثة للإنسان.ومنهم من تزمت وتشدد وقال بأن الإنسان ليس له قدرة خالقة لفعله، بل القدرة الإلهية هي التي تقوم بذلك، والإنسان كالريشة في مهب الريح.ومنهم من توسط بين ذلك؛ بأن جعل الأفعال مخلوقة لله تعالى ومكتسبة للعبد.إلا أننا لابد أن نعلم أن الآراء وإن اختلفت فالمرمى والهدف واحد، كما أن النية واحدة؛ وهي متمثلة في تنزيه الله تعالى وتقديسه.

وبالرجوع إلى أصل الخلاف ونقطة انطلاقه يتبين لنا سبب تفرق الفرق واختلاف آرائها وتعددها في هذه المسألة الذين قالوا بحرية العبد وأنه خالق لأفعاله نظروا إلى القضاء الإلهي من زاوية فقط؛ وهي الزاوية الدينية، كما نظروا إلى الإرادة من تلك الزاوية، وأهملوا الزاوية الأخرى لكل من القضاء والإرادة؛ وهي الزاوية الكونية.وأما الذين قالوا بأن الإنسان ليس خالق أفعاله، وليست باستطاعة قدرته الفعل، بل كلها من الله تعالى؛ فقد نظروا أيضًا إلى القضاء الإلهي من زاوية واحدة فقط؛ وهي الزاوية الكونية له، كما نظروا إلى الإرادة من الزاوية نفسها وإهمال الزاوية الأخرى وهي الزاوية الدينية لهما.لذا نحاول تسليط الضوء على كل من القضاء وكذا الإرادة لكي يتبين لنا منشأ الخلاف ونقطة انطلاقه:

القضاء الكوني والقضاء الديني:لقد ذهب المعتزلة إلى أن الإيمان بالقضاء والقدر يلزم عنه بالضرورة إنكار الحرية الإنسانية، وأن الإنسان لا يكون حرًا في فعله، المعتزلة وحدهم ليسوا بدعًا في ذلك؛ فلقد شاركهم في ذلك خصومهم الأشاعرة أيضًا، إلا أن الفرق بينهما أن المعتزلة جعلوا الحرية الإنسانية مبدأً وأصلًا في مذهبهم، فرفضوا القول بكل ما يعارضها، كالقضاء الأزلي، والأشاعرة جعلوا القضاء الأزلي أصلًا ومبدأً في مذهبهم؛ فرفضوا القول بكل ما يعارضها من الحرية الإنسانية وخلقهم لأفعالهم، والفريقان قد أصابا نصف الحقيقة وأخطئا في نصفها الآخر. وسبب ذلك ظنهم أن الإيمان بالقضاء قد يتعارض مع الحرية الإنسانية أو العكس، وحقيقة الأمر أن الإيمان بالقضاء واجب ديني وأمر شرعي، ومسؤولية الإنسان عن فعله واجب أيضًا، ولا يوجد تعارض بين الإيمان بالواجبين معًا؛ لأن الحقائق الدينية لا تتعارض أبدا، وإنما تتعاضد وتتعاون[٣٧].

المعتزلة نتيجة فهمهم للقضاء الأزلي، وبأنها تسلب الحرية الإنسانية قالوا بأن القضاء الأزلي والقدرة المطلقة ليس لها أثر في خلق أفعال العباد، بل العباد خالقو أفعالهم.**الفرق بين القضاء الكوني والقضاء الديني:**بالتفرقة بين هذين النوعين من القضاء يمكن لنا أن نعرف قدر إصابة كل من المعتزلة والأشاعرة وكذا خطأهم في مسألة الجبر والاختيار؛ لذا نسلط الضوء على كليهما أولًا:**القضاء الكوني:**وهي ضرورة لأن تقع في ملك الله تعالى بمشيئته وإرادته لحكمة يريدها الله فيها، والإنسان لا يحاسب على ذلك القضاء؛ لأنه خارج عن إرادته، بل كل ما عليه هو الشكر على ما هي منه نعمة، والصبر على ما هي منه سوء وامتحان، مثل الأعاصير التي تهلك الزروع[٣٨].**القضاء الديني:**وهو القضاء الديني الشرعي التكليف، الذي بني على اختيار افنسان وإرادته، وهذا القضاء هو المتعلق بالشريعة أمرًا ونهيًا، وهذا هو مناط التكليف، والإنسان يُسئل عنه يوم القيامة.والعبادات التي تقع من الإنسان وإن كانت هي من القضاء الديني لكنها لا تخرج عن القضاء الكوني، وكذلك الكفر والفسوق والعصيان التي تقع من الكافر والفاسق والعاصي فلا تخرج من القضاء الكوني، لأن القضاء الكوني يشمل كل ما كان من قبل، وما يكون وما هو كائن إلى يوم الدين، لكن وقوع الكفر والفسق والمعاصي وإن كانت تحت القضاء الكوني فهذا لا يدل على أن الله تعالى يحبها ويرضى بها، بل يتعلق القضاء الكوني بها لما لله فيها من حكم.نظر المعتزلة إلى القضاء ورأوا بأنها لا يكون إلا دينيًا، وأهملوا القضاء الكوني، مع أن العبادات إذا وقعت فعلًا كانت بقضاء الله دينًا وبقضائه كونًا، والمعصية إذا وقعت من العبد، كانت بقضاء الله كونًا لا بقضائه دينًا. وقد طلب من المؤمن أن يؤمن بكلي النوعين من القضاء، فالطاعة بقضاء الله كونًا ودينًا؛ يشكر الله عليها، والمعصية بقضاء الله كونًا لا دينًا؛ يستغفر الله عليها[٣٩].**الإرادة الدينية والإرادة الكونية:**وكذلك مما أدى إلى أن يصيب كل من المعتزلة والأشاعرة نصف الحقيقة ويخطئا في النصف الآخر هو فهمهم معنى الأمر والإرادة: حيث إنهم نظروا إلى الإرادة الإلهية من زاوية واحدة فقط، كما نظروا إلى القضاء الإلهي من زاوية واحدة فقط، وإهمال الأخرى، حيث نظر المعتزلة إلى الإرادة الدينية فقط دون الإرادة الكونية، والأشاعرة نظروا إلى الإرادة الكونية دون الإرادة الدينية.قال المعتزلة بأن كل ما يقع في الأرض لابد أن يكون محبوبًا لله تعالى؛ لأنه وقع بأمره وهو مراد له، والمعاصي لا يحبها الله تعالى؛ فهي ليست بإرادة الله تعالى؛ لأنه لم يأمر بها.وكذلك قال الأشاعرة إن كل ما يقع فهو مراد لله تعالى ومحبوب له؛ لأن الله لا يخلق ما يكرهه.بالرجوع إلى التفصيل في معنى الإرادة الإلهية وسر تنوعها في القرآن الكريم يتبين لنا الحق، وأن كلًّا من المعتزلة والأشاعرة قد أصاب نصف الحقيقة دون الآخر .**الإرادة الإلهية نوعان: الإرادة الدينية، والإرادة الكونية القدرية** قسم المتكلمون الإرادة الإلهية المتعلقة بأفعال الإنسان قسمين: الإرادة الدينية (التشريعية) والإرادة الكونية (التكوينية)[٤٠]:**الإرادة الدينية:**هي الإرادة التي تتعلق بالأمور التشريعية من الواجب والمندوب والمحظور؛ فهي التي تتعلق بالطاعات والمعاصي على سبيل الأمر والنهي، ولا تؤثر في إيجاد الأفعال من عدم، وكذا في إعدامها من وجود، بل الاختيار هنا بيد العبد نفسه؛ إن شاء فعله وأتى به، وإن شاء لم يفعله ولم يأت به؛ والعبد يكون مثابًا على الحسنات، كما يكون عاصيًا على ما نهى الله عنه إن أتى به[٤١].من الآيات الدالة على هذا النوع من الإرادة قوله تعالى: (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم)[٤٢].فهذا النوع من الإرادة هو الذي يستلزم محبة الشيء وإرادته والرضى به، والمعتزلة قصروا نظرتهم إلى الإرادة على هذا النوع فقط؛ فقالوا إن كل ما أراده الله لابد أن يكون محبوبًا له، ومأمورًا به، وكل ما وقع في الأرض من المعاصي فليس بإرادة الله تعالى؛ لأن الله لا يأمر بالمعاصي ولا يحبها.**الإرادة الكونية القدرية:**وسميت الإرادة الكونية بهذا الاسم لأنها ترتبط بالجانب الكوني أو التكويني من أفعال الانسان؛ وفحواها أن فعل العبد لا يقع منه إلا بإرادة الله تعالى؛ لأن الله تعالى إذا أراد وقوع الفعل تعلقت إرادته الحتمية بجميع مقدمات الفعل، والتي منها الاختيار؛ فيقع الفعل حتمًا، وعندما لا يريد الله تعالى وقوع الفعل من العبد يبطل بعض المقدمات فيعجز العبد عن إيقاعه؛ فالعبد هنا مقهور في فعله تحت إرادة الله تعالى؛ لأن بيده الاختيار فقط، الذي وهبه الله إياه، وباقي المقدمات خارجة من يده، فإن تمت المقدمات واختار العبد الفعل وقع وإلا فلا[٤٣].الإرادة الكونية هي المتمثلة في المشيئة العامة الشاملة التي تحيط بجميع الكائنات، فكل ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة في هذا الكون لا يخرج عن إرادة الله وسلطانه، هذا النوع من الإرادة الإلهية، قال الله تعالى: (وإذا أراد الله بقوم سوء فلا مرد له وما لهم من دون الله من وال)[٤٤].وقال الله تعالى: (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقًا حرجًا كأنما يصعد في السماء)[٤٥].هذا النوع من الإرادة هو الذي قصر الأشاعرة نظرتهم عليها، وقالوا بأن كل ما يحدث في الكون الله تعالى خالقها، حتى الكفر والفسوق والشرور، ولا خالق سواه، وما دام الله خالقها فلابد أن تكون تلك المحدثات محبوبة لله تعالى ومرادة له؛ لأن الله تعالى لايخلق ما يكرهه، ولا يحبه، ولا يقع في ملكه ما لا يريده[٤٦].**تعقيب:**الذي يميل إليه الباحثان هو: أن العبد لا يمكن أن لا يكون له ولقدرته أي تأثير في أفعاله، فلو كان كذلك لما كان هناك ثواب ولا عقاب، بل الذي يرجحه الباحثان هو أن الأفعال من حيث الخلق والاختراع من الله تعالى، وأما من حيث مباشرتها فالإنسان هو الذي يفعلها، وهو الذي يقوم بها، فلو لم

يقم أحد إلى فعل شيء؛ لا يقومه الله تعالى إلى ذلك الشيء ليفعله، والله تعالى قادر على ذلك، لكن أعطى الإنسان الحرية والاختيار في تصرفاته وأفعاله.

الخاتمة

الإنسان عندما يقرأ موضوعًا ويتعمق في مسألة ويكتب ويبحث عنه يمكن أن يتوصل إلى نتائج لم تكن حاصلة لديه من قبل، وذلك نتيجة لعمله وجهده، وربما لا يكون موفقًا تمام الموفقية في ذلك، لكن هذا من طبع الإنسان وخلقته؛ فهو ناقص وغير كامل؛ إذ الكمال لله وحده.

وبعد هذا الجهد الذي قمنا به يمكن أن نقول إن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هي:

١.الفرق الكلامية في مسألة أفعال العباد موزعة على ثلاث اتجاهات؛ اتجاه حرية الإرادة، واتجاه الجبر، وكذا اتجاه الكسب.

٢.الآراء وإن كانت متباينة لكن هدف المحاولة واحد؛ وذلك يكمن في تنزيه الله تعالى عما لا يليق به.

٣.سبب الاختلاف وتنوع الآراء أحيانًا يرجع إلى المصطلحات، والنظر إلى المسائل والقضايا من زاوية واحدة وإهمال الأخرى، وبالرجوع إلى الزاوية المهملة تحل المشكلة.

٤.العبد وإن كان هو مخلوق لله تعالى إلا أن له إرادته في أفعاله، فلو لم يكن له إرادة واختيار في أفعاله لم تكن هناك معنىً للثواب والجزاء.

٥.القول بالجبر لم يكن وليد ثقافة الإسلام بل كان موجودًا قبل الإسلام.

٦.الاختلاف في أفعال العباد بين المعتزلة وأهل السنة والجماعة لفظي وليس بجوهري؛ حيث الكل يجعلون الإنسان مسؤولًا عن افعاله، سواء سميناها خلقًا أو سميناها كسبًا.

المصادر والمراجع

١. التهانوي: محمد بن علي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق د. علي دحروج: ط ١ ، ١٩٩٦، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان.

٢. ابن القيم: شمس الدين محمد بن أبي بكر ت ٧٥١ هـ: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: أبو مازن المصري، وكمال سعيد فهمي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣. ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ت ٧٢٨ هـ: مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ومحمد بن عبدالرحمن بن محمد: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، تحت إشراف: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.

٤. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ هـ : معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون: دار الفكر، ١٩٧٩م.

٥. الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ت ٣٢٤ هـ:

- الإبانة عن أصول الديانة، مكتبة الجامعة الازهرية، ومكتبة الإيمان، ٢٠١١م.
- اللمع في الرد على أهل الهواء والبدع، تصحيح وتقديم وتعليق: د. حمودة غرابة، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، ١٩٥٥.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط١/ ١٩٥٠، مكتبة النهضة المصرية.

٦. الآمدي: علي بن محمد سيف الدين ت ٦٣١ هـ: أبكار الأفكار: تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي: ط٢/ ٢٠٠٤، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

٧. الباقلاني: محمد بن الطيب ت ٤٠٣ هـ: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (رسالة الحرة)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط٣، ١٩٩٣، مكتبة الخانجي.

٨. البغدادي: عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ت ٤٢٩ هـ: الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، ١٩٩٥.

٩. البلخي ت ٣١٩ هـ، والقاضي عبدالجبار ت ٤١٥ هـ، والجشمي ت ٤٩٤ هـ: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد: الدار التونسية للنشر.

١٠. البياضي: كمال الدين أحمد البياضي: إشارات المرام من عبارات الإمام، تحقيق: يوسف عبدالرزاق: ط١/ ١٩٤٩، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١١. التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين ت ١٣١٢هـ: شرح العقائد النسفية: تحقيق وتقديم: طه عبدالرؤوف سعد، ط١/ ٢٠١٢، المكتبة الأزهرية، القاهرة،

١٢. الجويني: عبدالملك بن عبدالله أبو المعالي الجويني ت ٤٧٨ هـ:

- الإرشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، مكتبة الخانجي، ١٩٥٠.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٢.

١٣. الدكتور السيد محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام: ٢٠١٠ م، دار قباء الحديثة، القاهرة.

١٤. الدكتور جابر زايد عيد السميري: قضية الثواب والعقاب بين مدارس الإسلاميين بيانا وتفصيلا، ط١، ١٩٩٥، الدار السودانية للكتب، السودان الخرطوم، ود. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام١٣٠.

١٥. الدكتور عبدالهادي الفضلي: خلاصة علم الكلام: ط٢، ١٩٩٣ م، دار المؤرخ العربي، بيروت.

١٦. الشهرستاني: محمد بن عبدالكريم ت ٥٤٨ هـ: الملل والنحل، تصحيح وتعليق: أحمد فهمي محمد، ط٢، ١٩٩٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٧. الصابوني: أحمد بن محمود نور الدين: كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين: تحقيق: د. فتح الله خليف، دار المعارف – مصر، ١٩٦٠.

١٨. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: الاقتصاد في الاعتقاد: ضبط وتقديم: موفق فوزي الجبر، ٤٣، ط١، ١٩٩٤، الحكمة، سوريا.

١٩. القاضي عبدالجبار أبو الحسن عبدالجبار الأسد آبادي ت ٤١٥ هـ:

- كتاب المجموع في المحيط بالتكليف، جمع: الشيخ أبو محمد الحسن بن أحمد بن متّويه ت ٤٦٦، ج١/ تحقيق: الأب جين يوسف هوبن اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت – لبنان.
- المختصر في أصول الدين، تحقيق: د محمد عمارة: ضمن رسائل العدل والتوحيد، ط٢/ ١٩٨٨، دار الشروق، القاهرة.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل: تحقيق جماعة من المحققين : مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: د. طه حسين.

٢٠. كملو الفونسو نلينو: بحوث في المعتزلة: ٢٠٢، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، ترجمة:د عبدالرحمن بدوي، النهضة، ١٩٤٠.

٢١. الماتريدي: محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ت ٣٣٣ هـ: تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي): تحقيق: د. مجدي باسلوم: ط١/ ٢٠٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢. محمد صالح الزركان (الدكتور): فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر.

٢٣. أبو هاشم: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، ط٤/ ٢٠٠٦، مكتبة وهبة.

٢٤. النشار: الدكتور علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط٩، دار المعارف، القاهرة.

هوامش البحث

(١) انظر: الزركان: الدكتور محمد صالح: فخرالدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية: ٥٢٠، دار الفكر.

(٢) القاضي عبدالجبار: أبو الحسن عبدالجبار الأسد آبادي ت ٤١٥ هـ المغني في أبواب التوحيد والعدل: تحقيق: توفيق الطويل،: مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: د. طه حسين، ٨/ ٣. والأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ت ٣٢٤ هـ: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ١/ ١٣٩. ط١/ ١٩٥٠، مكتبة النهضة المصرية.

(٣) انظر: القاضي عبدالجبار: المغني: ٨/ ١٩٣، والمختصر في أصول الدين: تحقيق: د محمد عمارة: ضمن رسائل العدل والتوحيد، ١/ ٢٠٨، ط٢/ ١٩٨٨، دار الشروق، القاهرة. وأبو هاشم: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، ٣٣٢، ط٤/ ٢٠٠٦، مكتبة وهبة.

(٤) انظر: القاضي عبدالجبار: المختصر في أصول الدين: ١/ ٢ك٠٨، والمجموع في المحيط بالتكليف، جمع: الشيخ أبو محمد الحسن بن أحمد بن متّويه ت ٤٦٦، تحقيق: الأب جين يوسف هوبن اليسوعي، ١/ ٧٩، المطبعة الكاثوليكية، بيروت – لبنان، وابو هاشم: شرح الأصول الخمسة: ٣٣٧ – ٣٤٠.

(٥) انظر: القاضي عبدالجبار: المختصر في أصول الدين: ١/ ٢٠٨.

(٦) انظر: أبو هاشم: شرح الأصول الخمسة: ٣٣٦.

(٧) انظر: القاضي عبدالجبار: المغني: ٨، ٢١٧، وأبو هاشم: شرح الأصول الخمسة: ٣٣٤.

(٨) انظر: القاضي عبدالجبار: المغني: ٨، ٢٢٧، وأبو هاشم: شرح الأصول الخمسة: ٣٤٥ – ٣٤٩.

(٩) انظر: د. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام: ٤١٦ – ٤١٧، ٢٠١٠ م، دار قباء الحديثة، القاهرة.

(١٠) البقرة: ٢٨.

(١١) الانعام: ١٠٨.

(١٢) الحديد: ٨.

(١٣) البقرة: ١٦.

(١٤) الملك: ٣.

(١٥) السجدة: ٧.

(١٦) ص: ٢٧.

(١٧) انظر: د. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام: ٤٠٣ – ٤٠٤.

(١٨) انظر: القاضي عبدالجبار: المغني: ٨/ ٢٩٨.

(١٩) انظر: البغدادي: عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي ت ٤٢٩ هـ: الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ٢١١، المكتبة اكلعصرية، ١٩٩٥، صيدا – بيروت، والشهرستاني: محمد بن عبدالكريم ت ٥٤٨ هـ: الملل والنحل، تصحيح وتعليق: أحمد فهمي محمد، ١/ ٧٣ – ٧٤، ط٢، ١٩٩٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، والنشار: الدكتور علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ١/ ٣٤٣، ط٩، دار المعارف، القاهرة.

(٢٠) انظر: ابن القيم: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ٢٣٨، ط١، ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢١) البلخي ت ٣١٩ هـ، والقاضي عبدالجبار ت ٤١٥ هـ، والجشمي ت ٤٩٤ هـ: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ١٤٣، تحقيق: فؤاد سيد: الدار التونسية للنشر.

٢٢ (٢٢) انظر: كملو الفونسو نلينو: بحوث في المعتزلة: ٢٠٢، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، ترجمة:د عبدالرحمن بدوي، النهضة، ١٩٤٠.

(٢٣) الأعراف: ٢٨.

(٢٤) د. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام: ٢٣٢ – ٢٤١.

(٢٥) انظر: ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ت ٧٢٨ هـ: مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ومحمد بن عبدالرحمن بن محمد: ٨/ ٣٨٦ – ٣٨٩، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، تحت إشراف: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣.

(٢٦) انظر: الأشعري: مقالات الإسلاميين: ٢٠٥ – ٢٠٧، واللمع في الرد على أهل الهواء والبدع، تصحيح وتقديم وتعليق: د. حمودة غرابة، ٦٩ – ٧٨، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، ١٩٥٥، الباقلاني: محمد بن الطيب ت ٤٠٣ هـ: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (رسالة الحرة)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ١٤٤، ط٣، ١٩٩٣، مكتبة الخانجي.

(٢٧) انظر: الصابوني: أحمد بن محمود نور الدين: كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين: تحقيق: د. فتح الله خليف: ١١٣، دار المعارف – مصر، ١٩٦٠، والتفتازاني: مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين ت ١٣١٢هـ: شرح العقائد النسفية: تحقيق وتقديم: طه عبدالرؤوف سعد: ٨٣ وما بعدها، ط١/ ٢٠١٢، المكتبة الأزهرية، القاهرة، والبياضي: ٢٣. والبياضي: كمال الدين أحمد البياضي: إشارات المرام من عبارات الإمام، تحقيق: يوسف عبدالرزاق، ٢٥٣ وما بعدها، ط١/ ١٩٤٩، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

[٢٨] انظر: الأشعري: اللمع: ٩٣ – ٩٥، والإبانة عن أصول الديانة، ٥٦ – ٥٧، مكتبة الجامعة الازهرية، ومكتبة الإيمان، ٢٠١١م، والآمدي: علي بن محمد سيف الدين ت ٦٣١ هـ: أبكار الأفكار: تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي: ٢/ ٢٩٦، ط٢/ ٢٠٠٤، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

[٢٩] انظر: الأشعري: اللمع: ٦٩ – ٧٣

[٣٠] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: الاقتصاد في الاعتقاد: ضبط وتقديم: موفق فوزي الجبر، ٤٣، ط١، ١٩٩٤، الحكمة، سوريا.

[٣١] انظر: الباقلاني: (رسالة الحرة) الإنصاف: ١٤٧.

[٣٢] انظر: الجويني: عبدالملك بن عبدالله أبو المعالي الجويني ت ٤٧٨ هـ: الإرشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبدالمنعم عبدالحميد، ١٩٣ – ١٩٤، مكتبة الخانجي، ١٩٥٠.

[٣٣] انظر: الجويني: الإرشاد: ١٩٧.

[٣٤] انظر: الأشعري: اللمع: ٦٩.

[٣٥] الصافات: ٩٦.

[٣٦] غافر: ٦٢.

[٣٧] انظر: د. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام: ٢٥٣.

[٣٨] المصدر السابق: ٢٥٤.

[٣٩] انظر: د. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام: ٢٥٣ – ٢٥٦.

[٤٠] انظر: الدكتور عبدالهادي الفضلي: خلاصة علم الكلام: ٣٢ – ٣٣، ط٢، ١٩٩٣ م، دار المؤرخ العربي، بيروت.

[٤١] انظر: د. جابر زايد عيد السميري: قضية الثواب والعقاب بين مدارس الإسلاميين بيانا وتفصيلا: ٢٨٤، ط١، ١٩٩٥، الدار السودانية للكتب، السودانـ الخرطوم، ود. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام١٣٠. والدكتور عبدالهادي الفضلي: خلاصة علم الكلام: ٣٢ – ٣٣.

[٤٢] النساء: ٢٦.

[٤٣] انظر: الدكتور عبدالهادي الفضلي: خلاصة علم الكلام: ٣٢ – ٣٣.

[٤٤] الرعد: ١١.

[٤٥] الأنعام: ١٢٥.

[٤٦] انظر: د. محمد السيد الجليند: قضية الخير والشر لدى مفكري الإسلام: ١٣٢.